العادية، دعا المجلس المركزي الفلسطيني الى اتخاذ «كل الاجراءات لادانة جريمة حكام اسرائيل، عالمياً، وللمطالبة بوضع أرضنا المحتلة تحت الحماية الدولية... [والى] تكثيف الجهد السياسي لكشف أبعاد ومخاطر المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يحاول ابعاد الانظار عن قضية شعبنا» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). وهدّد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بالتوجه الى «الجمعية العامة للامم المتحدة، اذا لم يتخذ مجلس الامن [الدولي] اجراء ضد اسرائيل؛ وأشار الى ان ' مجلس الامن أمام اختبار، فامّا ان يوافق على ارسال قوة دولية لحماية الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية والشعب الفلسطيني، وامّا ان يتمّ تصنيفه اداة للحكومة الاميركية' ... [و] اذا استخدمت الولايات المتحدة [الاميركية] حق النقض (الفيتو)، فان المنظمة ستثير المسألة أمام الجمعية العامة، حيث لا تتمتع أي دولة بمثل هذا الحق» (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

وبعد مداولات استمرت أياماً، توصّل مجلس الامن الدولي الى اصدار قرار بالاجماع، جاء حصيلة تسوية بين مشروعي قرارين، قدّمت احدهما دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، وأهمّ ما فيه المطالبة بارسال لجنة تحقيق الى فلسطين المحتلة تابعة لمجلس الامن الدولي، وبين مشروع قرار قدّمته الولايات المتحدة الاميركية يدعو الى ان يرسل الامين العام للامم المتحدة لجنة تقصّي حقائق من قبله. وتمّت التسوية حول هذه النقطة على أساس ان يرسل الامين العام بعثة تقصي الحقائق، وان يقدّم تقريره الى مجلس الامن الدولي، متضمّناً ما يخلص اليه من نتائج واستنتاجات؛ وهو ما عنى ان المجلس سيعود الى البحث في الموضوع، في ضوء تقرير الامين العام للامم المتحدة، واستنتاجاته. لكن أهمّ ما في قرار مجلس الأمن الدولي، الذي حمل الرقم ٦٧٢، هو ما جاء في مقدّمته، التي أُشير فيها الى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وربطها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. فقد ورد في المقدمة «ان مجلس الامن، اذ يشير الى قراريه ٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠)؛ واذ يؤكد، من جديد، ان ايجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي لا بدّ ان يستند الى قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، من طريق عملية تفاوض فعّالة، تُراعي ما لجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، من حقوق في الامن، فضلاً عمّا للشعب الفلسطيني من حقوق سياسية مشروعة». أمّا النقطة الهامّة الثانية في القرار، فهي ما ورد في خاتمة البند الثالث، حيث حسمت مسألة الخلاف على تفسير القرار الرقم ٢٤٢ بين كلمتي «أراضٍ» أو «الاراضي»؛ وجاء في ذلك البند «يطلب الى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوفاء بأمان، بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب معاهدة جنيف الرابعة، التي تنطبق على كل الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧». لكن القرار تجنّب ادانة اسرائيل كحكومة، واكتفى بادانة «أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية» (من نص القرار، **الحياة**، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٤)، وهو ما سعت اليه الحكومة الاميركية.

وقد اعتبرت م.ت.ف. في بيان لها، «ان القرار الذي أصدره مجلس الامن [الدولي] بادانة اسرائيل ليس كافياً، ووجّهت اللوم الى واشنطن لعرقلتها عمل المجلس... [حيث] ان القرار... لا يتضمّن العناصر المتكاملة التي تتناسب مع خطورة الموقف الحالي في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). واتهم رئيس الدائرة الاعلامية فيها، ياسر عبدربه، الولايات المتحدة الاميركية بأنها «لا تريد ان يلعب مجلس الامن دوراً في حل القضية الفلسطينية، في حين انها فعلت كل ما في وسعها ليتدخّل مباشرة في أزمة الخليج» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠). وأيّد العراق موقف م.ت.ف. من قرار مجلس الامن الدولي «الذي أظهر ازدواج المعايير عند تناول القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩٠). امّا وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، فقد اعتبر «ان قرار مجلس الامن بداية طيبة، لكنه ينبغي مواصلة الحذر والاستفادة من انعكاسات القرار على كل القضايا في المنطقة... [فـ] هذه أول مناسبة يتمّ فيها توجّه الشجب والادانة الى اسرائيل منذ العام ١٩٨٢». وأكد القاسم «أهمية... ان يكون هناك معيار واحد، وصولاً لاحقاق السلام العادل والشامل في المنطقة» (**المصدر نفسه**). وأشار وزير الاعلام